E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.16/1999/7
14 April 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة المعنيـــة بتسخير العلـــم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الدورة الرابعة

جنيف، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

مذكرة شاملة عن تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الثالثة والتقدم المحرز بشأنها

مذكرة من إعداد الأمانة

(A) GE.99-51243

١- من المقرر أن تقوم اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الرابعة، وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠٦/١٩٩٧، باستعراض تنفيذ المقررات المتخذة في دورتها الثالثة والتقدم المحرز بشأنها. وعملا بهذا المقرر، أعدت الأمانة هذه المذكرة كوثيقة أساسية لنظر اللجنة في هذا البند من جدول أعمالها. وبما أن الإجراءات المتعلقة بمعظم المقررات المتخذة في الدورة الثالثة ستناقش في إطار بنود منفصلة من جدول الأعمال، فإن هذه المذكرة تركز فقط على الأنشطة المتعلقة بما يلي: (أ) تكنولوجيات المعلومات والاتصال (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٢/١٩٩٧ ألف)؛ عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٢/١٩٩٧ باء)؛ عمليات استعراض المجلس الاستشاري للقضايا المتعلقة بالجنسين (قرارالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٢/١٩٩٧ دال).

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية

٢- أوصى القرار ٦٢/١٩٩٧ بأن يقوم كل بلد نام وبلد يمر بمرحلة انتقال بوضع استراتيجية وطنية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تأخذ في الاعتبار أمورا من بينها المبادئ التوجيهية[١] للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوحيا لأغراض التنمية وبأن يتم أيضا استعراض الاستراتيجيات القائمة في ضوء هذه المبادئ التوجيهية. وأوصى أيضا بأن تتخذ الحكومات الوطنية إجراءات تضمن تكليف كيان قائم بالفعل أو مؤسس لهذا الغرض بتصميم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

٣- ومن أجل تيسير تبادل الخبرات على المستويات الدولية والإقليمية، دعيت البلدان أيضا إلى أن تعد للدورة الرابعة للجنة تقريرا عن استراتيجياتها المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، يشمل أولويات كل منها، وآليات الاستيفاء ، وإجراءات تنفيذ الاستراتيجية. واسترعت أمانة الأونكتاد انتباه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى هذه التوصيات (TDO 870/ICT المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٩). وبالإضافة إلى ذلك، طلب إلى الدول الأعضاء في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تبلغ الأمانة بما إذا كانت تعتزم تقديم تقرير عن هذا الموضوع إلى الدورة الرابعة. وقد تود اللجنة النظر في إعداد توليف للتقارير الوطنية المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال التي تقوم الدول الأعضاء بعرضها أو تقديمها في الدورة الرابعة استجابة لهذا الطلب.

٤- وعلاوة على ذلك، دعا القرار ٦٢/١٩٩٧ الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى تقييم قدرتها على توفير المساعدة وتعزيز التعاون في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإلى اقتراح المجالات التي تتوفر لها فيها أفضل القدرات على مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال في تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وتحقيقا لهذه الغاية، دعت أمانة الأونكتاد الوكالات الـ ٢٧ التابعة للأمم المتحدة إلى إبلاغها بالمعلومات المتعلقة بعمليات التقييم التي قامت بها (TDO 870/ICT ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

٥- وقد ردت ٢٢ وكالة حتى الآن، لكن معظم الردود التي وردت تتضمن معلومات عامة وبرامج عمل واسعة لا تقييمات لأنشطتها بصدد تصميم وتنفيذ استراتيجيات بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وتم الحصول على معلومات إضافية من خلال الاتصالات المباشرة والمعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت. وفيما يبدو تؤكد ردود الهيئات المختلفة التابعة للأمم المتحدة أن المنظمات التابعة للأمم المتحدة قد بذلت خلال العقدين الماضيين جهودا كبيرة، كل منها في إطار ولايتها وداخل مجال اختصاصها، لتعزيز نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتطبيقها بفعالية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. ويمكن تعيين أشكال مختلفة من الأنشطة المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال التي تم تنظيمها داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن بين المجالات التي شملت التقارير بشأنها مبادرات متصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال مجالات البحوث الأساسية، وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال على برامج التنمية، والخدمات الاستشارية والتدريبية، وبناء القدرات المحلية، وخاصة في مجال الهياكل الأساسية، واستحداث برامج الحاسوب، والاتصال بالشبكات العالمية، وتعبئة الموارد المالية لنشر تكنولوجيات المعلومات والاتصال في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. ويرد توليف لعمليات التقييم هذه في الوثيقة E/CN.16/1999/Misc.3.

٦- كما أصدر الفريق العامل المعني بتكنولوجيات المعلومات والاتصال التابع للجنة تكليفاً بوضع عدد من التقارير الأساسية. وعقد بعد ذلك حلقة تدارس لإعداد سيناريوهات تشمل مدخلات وردت من كيانات بحوث مختلفة. ومن ثروة المعلومات التي تكدست، تم تجميع مرجع وتحريره ليستخدمه القطاعان العام والخاص فضلا عن الدوائر الأكاديمية. ونشر الكتاب الذي عنوانه "جمعيات المعرفة: تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية المستدامة"، في عام ١٩٩٨. وأتيحت نسخ منه للبعثات في جنيف ونيويورك وللدول الأعضاء في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وأرسلت نسخ إضافية منه أيضا بناء على الطلب إلى مؤسسات البحوث والمكتبات. واستخدم الكتاب كمادة أساسية في حلقات التدارس، وذلك أساسا في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وأذن للمركز الدولي لبحوث التنمية في أوتاوه، بكندا، بنشر طبعات مختصرة بالفرنسية والإسبانية، ولوزارة العلم والتكنولوجيا في الصين بترجمة الكتاب.

عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

٧- طلب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٤ إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وإلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يكونا على اتصال من أجل إنشاء برنامج للاستعراضات القطرية معني بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح البلدان المهتمة بالأمر[٢]. وينبغي أن يكون الغرض من الاستعراضات تمكين البلدان المشاركة من تقييم كفاءة إسهام مؤسساتها وآلياتها العلمية، والتكنولوجية، والصناعية، والاقتصادية، والتعليمية، والاجتماعية في تنمية مشروعاتها، خاصة من الناحية التكنولوجية. وينبغي أن يكون الهدف من البرنامج مساعدة البلدان المشاركة في تعيين نقاط القوة والضعف في عملياتها الابتكارية؛ وتقييم وتعزيز مساهمة سياسات ومؤسسات العلم والتكنولوجيا في تنمية قطاعاتها الانتاجية؛ والتماس الدعم من المجتمع الدولي في هذه الجهود بنشر استنتاجات الاستعراضات. وبإثراء مجموعة المعلومات

المتعلقة بسياسة التصميم والتطبيق، يمكن أن تساعد الاستعراضات أيضا بلدانا نامية أخرى وبلدانا تمر بمرحلة انتقال في تحسين سياساتها مع إتاحة فرص في الوقت نفسه للتعاون الدولي الفعال.

٨- واختتم بنجاح الاستعراض القطري الأول لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الذي شرع في إجرائه بناء على طلب الحكومة الكولومبية في عام ١٩٩٥. واكتمل أيضا استعراض ثان جرى في جامايكا خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وبدأ إجراء استعراضين آخرين في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ووصل تنفيذهما إلى مراحل مختلفة. وهناك حالياً طلبات إجراء استعراضات مماثلة قدمتها عدة بلدان أخرى نامية وبلدان تمر بمرحلة انتقال، من بينها رومانيا، وكوستاريكا، وكوبا، وفنزويلا، وميانمار، معلقة إلى حين توافر الموارد للقيام بها.

٩- وفيما يلي بيان موجز بالتقدم المحرز وباستنتاجات الاستعراضات الأربعة الجارية في الوقت الحاضر.

١٠- ***كولومبيا***. اكتمل الاستعراض في عام ١٩٩٧ ووقت إعداد هذا التقرير، كان يجري اعداد التقرير عن استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في كولومبيا لطبعه (UNCTAD/ITE/IIP/5، رقم المبيع E.99.II.D.13). وقد تم بالفعل تنفيذ عدد من التوصيات التي قدمها الاستعراض أو هي قيد التنفيذ. وقد كان مفعولها كبيرا على الدوائر المحلية المعنية بالابتكارات. ومما يتسم بأهمية خاصة التوصيات المتعلقة باعتماد آليات مبتكرة جديدة لتمويل البحث والتطوير، بما في ذلك: (أ) إعادة هيكلة مخططات التمويل الراهنة للموارد القائمة والإضافية لأغراض البحث والتطوير؛ (ب) نقل وتخصيص موارد كافية للبحث والتطوير والابتكار بوجه عام؛ (ج) المبادرات الأخرى التي قدمها القطاع العام والتي انعكست في تغيير نقطة تركيز النفقات العامة لتأخذ في الاعتبار أنشطة وبرامج الابتكار. وأعيد تشكيل وكالة التدريب الوطنية لتشمل التدريب لأغراض الابتكار. وعلاوة على ذلك، عقدت جلسات إعلامية للهيئات الوطنية المكلفة بتعزيز المؤسسات الوسيطة (مثل معهد مراقبة المعايير والجودة، ووكالات دعم المشاريع التجارية) وقدمت لها المشورة بشأن سياسات العلم والتكنولوجيات المتصلة بالابتكار والطريقة التي يمكن بها إدماج هذه السياسات على نحو أفضل في المؤسسات. وقد كان رد فعل القطاعين العام والخاص على السواء على هذا الإجراء إيجابيا ومشجعا جداً. ووقت إعداد هذا التقرير، كان ينتظر الحصول على تقرير موجز عن الحالة الراهنة لتنفيذ توصيات الاستعراض.

١١- ***جامايكا***. انتهى بنجاح الاستعراض الثاني للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في جامايكا وصدر في آذار/مارس ١٩٩٩ (UNCTAD/ITE/IIP/6، رقم المبيع E.98.II.D.7). وقد كان له بالفعل أثر كبير على تصميم سياسة جامايكا الوطنية بشأن الابتكار. واعتمد أيضا بالفعل عدد من التوصيات التي اقترحها فريق الاستعراض، وخاصة في قطاع تكنولوجيات المعلومات. وتم تصميم ثمانية مشاريع تغطي ميادين التعليم والتكنولوجيا والترفيه، وهي في مرحلة التنفيذ. ونشأت هذه المشاريع مباشرة من الاستعراض. وتقوم حاليا اللجنة الوطنية المعنية بالعلم والتكنولوجيا بالنظر في التوصيات المقدمة في قطاع الترفيه، وبخاصة الموسيقى، وفي قطاع المشروعات التجارية القائمة على الزراعة والبحث عن موارد لها. ويجري القيام حاليا بوضع النظام الوطني للابتكار في جامايكا وستكون

سمته، على نحو ما اقترحته عملية استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، هي تحقيق التكامل بين مؤسسات البلد الوطنية.

١٢- وقد أدى استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار أيضا إلى ظهور أنشطة أخرى. وكمتابعة للاستعراض، شرع في تنفيذ مشروع دون إقليمي عنوانه "التحول إلى لاعب عالمي، والفرص المتاحة في صناعة الموسيقى لصالح البلدان النامية". وأبدت عدة بلدان أخرى من منطقة الكاريبي، منها كوبا وترينيداد وتوباغو، اهتماما بهذا المشروع. وأكدت بعثة لتقصي الحقائق تم القيام بها في تموز/يوليه ١٩٩٨ نتائج استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ويجري البحث حاليا عن موارد لتأمين استمرار هذا العمل.

١٣- ***إثيوبيا***. بناء على طلب حكومة إثيوبيا، أجرت الأمانة استعراضا متكاملا لسياسة الاستثمار وللسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في هذا البلد. وشرع في إجرائه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ ببعثة برمجة عقدت الأمانة خلالها مشاورات مع مسؤولين حكوميين، ومع ممثلين من القطاع الخاص ومن مؤسسات العلم والتكنولوجيا والمانحين. وعهد إلى هيئة الاستثمار الإثيوبية وإلى اللجنة الإثيوبية للعلم والتكنولوجيا بمهمة القيام معا بإعداد التقرير الأساسي. وبعد الانتهاء من وضع هذا التقرير، تم القيام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ ببعثة تقييم ضمت مسؤولين في الأونكتاد وثلاثة خبراء دوليين. وركزت البعثة على القطاعات الخمسة التالية التي عينتها الحكومة باعتبار أنها تشكل مجالات أولوياتها: قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاستثمار، وتنسيق السياسة العامة، والزراعة، وصناعة الجلود. ومن المقرر الانتهاء من وضع تقرير التقييم في حزيران/يونيه ١٩٩٩، وعقد اجتماع المائدة المستديرة الختامي لعرض استنتاجات وتوصيات الاستعراض إلى الحكومة في جنيف عام ١٩٩٩.

١٤- ***جمهورية تنزانيا المتحدة***. شرع في إجراء استعراض متكامل لسياسة الاستثمار والسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في تنزانيا أيضا بناء على طلب الحكومة. وعقد أول اجتماع تحضيري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ومن المعتزم القيام بزيارة ثانية في نيسان/أبريل ١٩٩٩ لاستعراض التقدم المحرز في اعداد التقرير الأساسي للبلد وتعيين القطاعات/المجالات المحددة في السياسة العامة التي سيتناولها فريق التقييم.

١٥- وقرر المجلس أيضا، في القرار ٦٢/١٩٩٧، أن تقوم اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، شريطة توافر الموارد من خارج الميزانية، بتنظيم حلقة تدارس عن الخبرات المكتسبة من عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان المختلفة. ولما كانت اثنتان فقط من عمليات الاستعراض قد وصلتا إلى مرحلة تنفيذ متقدمة خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ الفاصلة بين الدورات، فإن فائدة عقد حلقة تدارس في ذلك الوقت ستكون محدودة. على أن هناك أنشطة معينة يجري الاضطلاع بها في الأونكتاد قد تكون ذات فائدة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في هذا المضمار. فلدى الأونكتاد برنامج واسع لعمليات استعراض السياسات العامة يشمل، بالإضافة إلى عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التي يتم تنفيذها بالاتصال مع اللجنة المذكورة، عمليات استعراض سياسات الاستثمار ووضع برنامج لعمليات

استعراض السياسات في مجالي الاستثمار والابتكار. وقررت لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والتدفقات المالية ذات الصلة التابعة للأونكتاد أن تستعرض برنامج عملها المتعلق باستعراض السياسات العامة لبلدان محددة أثناء انعقاد دورتها الرابعة في خريف عام ١٩٩٩. ويمكن الإفادة من نتائج هذا الاستعراض كمدخل لحلقة التدارس الخاصة باستعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، المطلوب عقدها في قرار المجلس ٦٢/١٩٩٧، إذا ما قررت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عقدها خلال الفترة القادمة الفاصلة بين الدورات.

المجلس الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين

١٦- أنشئ المجلس الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين بقرار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ١/٢ لمدة أربع سنوات على أساس الموارد الخارجة عن الميزانية. وتتمثل مهمته في تسهيل إجراء مداولات اللجنة في المستقبل ومتابعة توصياتها بشأن آثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين بالنسبة للبلدان النامية. والمفروض وفقا لهذا القرار أن يقدم المجلس تقريرا إلى اللجنة في دورتيها الثالثة والرابعة.

١٧- وقدم تقرير[٣] عن أنشطة المجلس خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ إلى اللجنة في دورتها الثالثة. ومن بين الأنشطة المعتزمة للمجلس إنشاء ثلاث أمانات إقليمية تفاعلية للمجلس، واحدة منها في جنوب شرق آسيا، وواحدة في أمريكا اللاتينية وواحدة في إفريقيا. ووضعت الخطط الأولية لإنشاء أول أمانة إقليمية في جاكرتا بوصفها مبادرة مشتركة من المعهد الإندونيسي للعلم ونقطة التنسيق المعنية بالجنسين في المكتب الإقليمي لليونسكو. ووضعت في عام ١٩٩٦ خطط مبدئية لإنشاء أمانة إقليمية للبلدان الأربعة في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (الميركوسور) في الوقت الذي يجري التخطيط فيه للقيام بأعمال تتعلق بإنشاء أمانة إفريقية في عام ١٩٩٧.

١٨- وعقد المجلس اجتماعين خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ الفاصلة بين الدورات. وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، أعلد في أوغندا تأكيد هدفه المتمثل في توفير مدخلات عن قضايا الجنسين إلى اللجنة بزيادة التفاعل الموضوعي فيما بين أعضاء اللجنة والمكتب من خلال الأمانة. وقام أيضا بتأسيس أنشطة تشاور مع المكاتب المعنية في الأمم المتحدة، وبخاصة مع شعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بغرض تعزيز التنسيق وزيادة أوجه التآزر إلى أقصى حد.

١٩- وفيما يتعلق بالأمانات الإقليمية، من المقرر إعداد مذكرة تفاهم من أجل مكتب جاكرتا تبيّن شروط الموافقة على الاقتراح والجدول الزمني للمدفوعات. وتعيّن تنقيح الاقتراح الخاص بمكتب مونتفيديو لمراعاة ولاية المجلس وما أبداه من قلق بشأن الأمانة المقترح إنشاؤها لإقامة علاقات قوية مع مجموعات أخرى غير بحثية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والشبكات والقطاع الخاص. ولا يزال يلزم وضع اقتراح أولي لإنشاء الأمانة الإفريقية. وكرر المجلس أيضا في الاجتماع الإعراب عن دعمه لتكوين وتنمية لجان وطنية تعنى بالقضايا المتعلقة بالجنسين، وقرر وفقا لذلك تنقيح ميزانيات الأمانات الإقليمية بحيث يخصص المزيد من الأموال الترويجية لدعم هذه اللجان.

٢٠- وعقد الاجتماع الثالث للمجلس في جامعة يورك بتورنتو، في كندا، خلال الفترة ٢٤-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. وتم استعراض الاقتراحين المقدمين من جاكرتا ومونتفيديو لإنشاء الأمانتين الإقليميتين والموافقة عليهما إلى حين إدخال تنقيحات معينة عليهما. وحدد ١ أيار/مايو ١٩٩٩ كآخر موعد لتقديم اقتراح بإنشاء أمانة إفريقية. وتناولت المناقشات إنشاء لجان وطنية وتقديم الدعم لها مع إيلاء الاهتمام إلى المجالات التي يمكن أن تحقق فيها الأموال أو الموارد الأخرى الأثر الأقوى. وحددت عدة أولويات للشهور القادمة، بما في ذلك إصدار عقود من أجل أمانتي جاكرتا ومونتفيديو، واستحداث مجموعة أدوات لسياسة العلم والتكنولوجيا المتعلقة بالجنسين، وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت لتوفير معلومات عن قضايا سياسة العلم والتكنولوجيا المتعلقة بالجنسين wwwgateway وبدء تشغيل لجنة وطنية رومانية.

٢١- وفي استعراض أنشطة المجلس الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين تحتاج قضيتان إلى اهتمام اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. فقد وردت الإشارة أعلاه إلى أنه تم إنشاء المجلس في عام ١٩٩٥ لمدة أربع سنوات. وتنتهي ولايته من ثم في نهاية عام ١٩٩٩، وسيتعين على اللجنة المذكورة النظر في تجديدها أو عدم تجديدها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه لا يزال ينبغي استكمال برنامج عمل المجلس وأن ميزانيته لم تنفق بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت حكومة هولندا التي مولت أنشطة المجلس تمديد مدة المنحة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ ليتسنى له الانتهاء من نقل الموارد إلى الأمانات الإقليمية وكفالة تشغيلها على نحو كامل. وسيتطلب تمويل المجلس بعد هذه المدة موارد مالية إضافية.

٢٢- وثمة قضية أخرى يجب أن تعالجها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في حالة تجديد ولاية المجلس هي روابط المجلس باللجنة. فبينما شجع تمثيل اللجنة في المجلس منذ البداية، لم تحدد طرائق لحالات تغيير دولة عضو في اللجنة لممثلها أو للحالات التي يصبح فيها بلد ما غير عضو في اللجنة. فحين أنشئ المجلس في عام ١٩٩٥، أوصت اللجنة بأن يعين ثمانية أفراد[٤] أعضاء في المجلس بصفتهم الشخصية. وكان اثنان من هؤلاء الأفراد ممثلين لدولتين عضويين في اللجنة، وكان أحدهما عضواً أيضاً في مكتب اللجنة. ومنذ ذلك الحين، لم يعد هذان العضوان في المجلس الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين يمثلان بلديهما لدى اللجنة. وعليه، لم يعد هناك منذ عام ١٩٩٨ ضمن أعضاء المجلس أي عضو من أعضاء اللجنة.

الحواشي

(١) للاطلاع على المبادئ التوجيهية، انظر E/CN.16/1997/4.

(٢) تتضمن الوثيقة E/CN.16/1997/5 أهداف وآليات عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

(٣) E/CN.16/1997/8.

الحواشي (تابع)

(٤) هؤلاء الأفراد هم: الدكتور سواستي ميتر (هولندا/الهند)، والدكتورة مارينا رانغا (رومانيا)، والاستاذ فرخندا حسن (مصر)، والاونورابل ويني بيانياما، عضو البرلمان (أوغندا)، والدكتورة شيرلي مالكوم (الولايات المتحدة)، والدكتور جوسكي بوندرز (هولندا)، والدكتور جيوفري أولدهام (المملكة المتحدة) والدكتورة سونيا كورّيا (البرازيل). وعين المجلس الدكتورة بوني كيتيل (كندا) منسقا مؤقتاً للمجلس. وستنتهي مدة تعيينها بتعيين منسقي أمانات المجالس الإقليمية الثلاث.

- - - - -